**المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي–تيسمسيلت–**

**معهد العلوم القانونية والادارية**

**قسم العلوم السياسية**

# التغير في أسعار النفط وانعكاسه على دور الجزائر في إفريقيا 2016/1999

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:دراسات إستراتيجية

**إعداد الطالبة :**

✓ **لافي منار صابرين**

**تحت إشراف :**

**د.مرسي مشري**

**أعضاء اللجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبـــــة | الصفـــــة |
|---|---|---|
| زيتوني محمد | دكتور بالمركز الجامعي تيسمسيلت | رئيسا |
| مرسي مشري | دكتور بالمركز الجامعي تيسمسيلت | مشرفا ومقررا |
| قلاع الضروس سمير | أستاذ بالمركز الجامعي تيسمسيلت | مناقشا |

**السنة الجامعية**

.2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر

**أحمد الله عز وجل الذي أصبغ علي نعمة ظاهرا وباطنا ووفقني في إتمام هذه المذكرة .**

**وأتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف : الدكتور مشري مرسي .**

**الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة**

**كما أشكر كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب وبعيد ى.**

**كما أشكر كل أساتذتي الذين لم يدخروا جهد لتعليمي**

# الإهداء

**إلى معلم البشرية ومنقذ الإنسانية وقائدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه وأنصاره الطيبين الطاهرين رضوان الله عليهم**

**الى روح والدي الذي طالما انتظر هذا العمل لكن القدر سبقه .**

**إلى من يعجز القلم عن ذكر فضلها ويكل اللسان عن شكرها صاحبة القلب الكبير والعطاء الجليل ..... أمي الغالية .**

**إلى أخواتي الحبيبات ، إسمهان ،إيناس ، وسجود .**

**إلى من كانوا بجانبي في أحلك الظروف وأصعب الأوقات : كريمة ، هاجر ، أسماء ، حسنية ، رقية ، ياسمين**

**إلى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد ، زملائي وكل طلبة قسم العلوم السياسية .**

**الكل من علمني حرف أو منحني حكمة**

**إليهم جميعا أهدي عملي هذا .**

**الملخص** :

**يعد النفط من بين اهم الموارد الطبيعية في العالم إذ انه اهم سلعة حيوية.**

**ومن المعروف ان الاقتصاد الوطني الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على النفط اعتمادا شبه كلي على العائدات النفطية ،وهذا ما جعلها تتأثر بالضرورة باي تقلبات للسوق النفطية سوآءا على المستوى الداخلي او الخارجي.**

**تم التطرق في هذا البحث الى معرفة اهم العوامل المؤثرة في اسعار النفط، إضافة الى دور الجزائر في افريقيا وفق خطة مقسمة الى ثلاث فصول، يتضمن الفصل الاول ماهية النفط واهم العوامل المؤثرة لتحديد اسعارها ، اما الفصل الثاني تمحور حول دور الجزائر في افريقيا والفصل الثالث فقد تم البحث في تذبذب اسعار النفط واثره على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا.**

**Abstract** :

**Oil is among the most important natural resources in the world as it is the most vital commodity**.

**It is known that the Algerian national economy is a rent–dependent economy dependent on oil almost entirely dependent on oil revenues, which made it necessarily affected by any fluctuations of the oil market at the internal or external level**.

**The first chapter deals with the role of Algeria in Africa and the third chapter. The second chapter deals with the role of Algeria in Africa. The fluctuation of oil prices and its impact on Algeria's foreign policy towards Africa were discussed**.

# مقدمة

**مقدمة :**

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث انه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في العديد من الصناعات كالصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية ،كما أن دوره يعتبر محوريا في العالم المعاصر ولذلك تعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية لإنسان .هذا ما مكنه مكانة هامة ضمن اطر التجارة الولية وموقع خاص في تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في العوامل المؤثرة في تلك الأسعار مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات .

ان التقلبات في أسعار النفط خلفت أثار على الدول المصدرة له، خاصة الدول التي تعتمد عليه اعتمادا كبيرا في اقتصادياتها، على غرار الجزائر التي يحتل قطاع المحروقات موقعا وأهمية كبيرة، بحيث يشكل مل يقارب 97% من صادراتها، آي أن العوائد النفطية هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، اذ تعد هذه العائدات المالية للنفط أهم مصدر لتمويل التنمية، فهي تستخدم لتحديث البنية التحتية خلق فرص العمل، كما مكنها من زيادة احتياطاتها الرسمية خاصة في فترة ارتفاع أسعار النفط ، لهذا فهو القلب النابض للاقتصاد الجزائري وآي تذبذب في أسعاره يشكل خطر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.مما هو معروف ومتفق عليه الأهمية الاقتصادية للقطاع النفطي في اقتصاديات الدول، خاصة الريعية منها التي تعتمد عليه اعتمادا كليا ، لكن هذا لا يعني انه يؤثر على المستوى الداخلي فحسب بل يذهب إلى ابعد من ذلك حيث يؤثر على سياساتها الخارجية .

الموقع الجغرافي للجزائر في شمال أسعار اكسبها مكانة جيواستراتيجية إذ تعد بوابة القارة، هذا ما يفرض عليها أن تكون وحدة مؤثرة في أسعار ويظهر ذلك جليا من خلال مكانها في العديد من المنظمات الإقليمية الإفريقية ، إضافة إلى تدخلها في العديد من القضايا الإفريقية الشائكة ، فهي لم تدخر أي جهد لصالح دول القارة ، لكن يذهب العديد من الدارسين في الشؤون الإفريقية إلى أن الدور الجزائري وثقل مكانتها على الصعيد الإفريقي مرتبط بالثروة النفطية التي تتميز بها الجزائر .

**مبررات اختيار الدراسة:**

1- **المبررات الموضوعية:** تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار أهمية النفط في الجزائر سواء على المستوى الداخلي ( الاقتصاد الوطني، التنمية، الوضع الاجتماعي )أو المستوى الخارجي، حيث أن التغير في أسعار النفط أصبح عامل مؤثر في السياسة الداخلية والخارجية للدول والجزائر على وجه الخصوص .

2- **المبررات الذاتية** : الميل الشخصي جعلني أركز اهتمامي على موضوع التغير في أسعار النفط وانعكاسه على دور الجزائر في أسعار، خلصة في الفترة الأخيرة وبعد سنة 2014 أين شهدت أسعار النفط انخفاضا رهيبا اثر على الجوانب الاقتصادية والسياسية في الجزائر باعتبارها تعتمد عليه كليا وهذا ما جعلها تتأثر بهذه الأزمة .

**أهمية الدراسة:**

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة اعتبارا من المكانة والأهمية المتميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي عامة، والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، إذ أدى النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية غير مسبوقة في الجزائر خاصة في السنوات التي عرفت فيه الأسواق النفطية ارتفاعا في الأسعار.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها اعتبارا من حالة اللاستقرار التي يشهدها سوق النفط والتي تجلت في الهزات المتتالية التي تعرضت إليها منذ 1973 وحتى الأزمة الأخيرة 2014 ، مما اثر في نهاية المطاف على الاقتصاد الجزائري الأمر الذي اجبرها على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات للحد من الآثار السلبية على المستويين الداخلي والخارجي .

**الدراسات السابقة :**

1- حمادي نعيمة، **تقلبات النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال ( 1986-2008)**.

2- فلاح أمينة، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا،** ( مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010-2011).

3- ظريف شاكر ، **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ( التحديات والرهانات)** ،مذكرة ماجيستر ،جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010-2011 .

4- سعيد رويجع ، **تتطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970 – 2009)** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012-2013 ).

5- ريمة بيطام ، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2013-2014).

6- ترفاس ناهلة ،**البعد الاقتصادي لسياسة الخارجية الصينية اتجاه أسعار** ،( مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016-2017).

7- أوزان الحسين، كرفاح أسماء، **أفاق أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة خميس مليانة ، 2016-2017 ).

لكن كل هاته الدراسات لم تتطرق الى العلاقة بين النفط والسياسة الخارجية الجزائرية ، وهذا ماجاءت هاته الدراسة به .

**الاشكالية البحثية** : الى اي مدى اثرت التقلبات في اسعار النفط في السياسة الخارجية للجزائر تجاه قارة افريقيا ؟

- هل للنفط تاثير في السياسة الخارجية الجزائرية نحو افريقيا ؟
- ماهو اثر التذبذب في اسعار النفط على العلاقات الجزائرية الافريقية ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية :

-التذبذب في أسعار النفط اثر على دور الجزائر في افريقيا سلبا

- التذبذب في أسعار النفط الثر على دور الجزائر في افريقيا إيجابا

- لم يؤثر التذبذب على دور الجزائر في افريقيا.

**اهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين النفط والسياسة الخارجية الجزائرية لافريقيا من خلال:

- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط.

-دور الجزائر في افريقيا.

- أثار انخفاض أسعار النفط في الجزائر وانعكاسه على دورها في افريقيا.

**حدود الدراسة :**

**الحدود المكانية :**

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في التطرق إلى الدور الإقليمي للجزائر في قارة افريقيا، من خلال مكانتها في النيباد، إضافة إلى دورها في مالي و النزاع الأثيوبي الأريتيري وعليه فان الحدود المكانية للدراسة تكتمل في دولة الجزائر وقارة افريقيا بشكل كلي.

**الحدود الزمانية: من 1999 إلى 2016 م** وذلك لان سنة 1999 تميزت بعودة مكانة الجزائر اقليميا ودوليا إضافة الى انتعاش اسعار البترول.

**الإطار المنهجي للدراسة:** لدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به وبذلك تتضح الصورة جيدا

**المنهج التاريخي** : تم توظيف المنهج للتتبع التاريخي نشأة كل من النفط، الأوبك والنيباد، إضافة إلى كرونولوجيا لأهم الأهداف النفطية في العالم .

**المنهج التحليلي**: كما أي دراسة وظاهرة لابد من تحليلها تحليلا دقيقا حتى نتمكن من معرفة حدوثها على نمط ما، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبعتها وكيفية حدوثها.

**المذهب الإحصائي**: بالاعتبار أن الدراسة ذات طابع اقتصادي فمن الضروري إعطاء أرقام وإحصائيات بغية التوضيح أكثر.

**اقتراب الدراسة** : تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقاربة الدور .

**صعوبات الدراسة:**

لا تخلو أي دراسة أو بحث علمي من صعوبات وعراقيل، على غرار قلة المراجع خاصة في الفصل الثالث أين لاقينا صعوبات كثيرة حيث لم أجد كتب أو دراسات حول موضوع السياسة الخارجية للجزائر اتجاه افريقيا قبل وبعد تغير سعر النفط وكل ما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والمالية التي قدمتها الجزائر لدول افريقيا ، مما اضطرني للاستعانة بالمقالات الصحفية والمواقع الالكترونية للظفر بالمعلومة.

**تقسيمات الدراسة:**

تناولنا في هذه الدراسة ثلاثة فصول بحيث تضمن الفصل الأول عرضا لماهية النفط والعوامل المؤثرة في أسعاره.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى دور الجزائر في حل القضايا الإفريقية من خلال قضيتي النزاع في كل من مالي والنزاع بين أثيوبيا واريتريا .

واحتوى الفصل الثالث على عرض التذبذب في أسعار النفط وتأثيره على الجزائر وسياستها الخارجية تجاه أسعار من خلال التطرق إلى الأزمة النفطية وتداعياتها على الجزائر ودورها في أسعار .

# الفصل الأول :

## ماهية النفط واهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعاره

**المبحث الأول: ماهية النفط.**

يعد النفط من بين اهم الموارد الطبيعية التي اصبح وجودها مهم في الحياة الاقتصادية ، سواء في الصناعة او الاستعمالات اليومية الاخرى.

**المطلب الأول: تعريف النفط.**

إن كلمة النفط هي في الأصل لاتينية pétroleur ونعني Petr صخر oléum زيت، أي بمعنى زيت الصخر، ويعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لا انه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها .

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية و نباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار و مسطحات مائية تتسم بضحالتها و دفئ مياهها، و قد ظهرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال ، كما تعرضت لضغط شديد و لدرجة حرارة مرتفعة ، حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد في نشاط البكتيريا التي أزالت الأكسجين و الازوت من هذه المواد ، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات و الكربوهدرات لها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى النفط.

و يتكون زيت النفط في مراحل متتالية و بصورة تدريجية و ليس مرة واحدة ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها ما يعرف باسم الكيروجين kérogène . و هي مادة هلامية تمثل النفط غيرت م التكوين و بيد أزيت النفط في التكوين و يتحول الكيروجين إلى أسفلت و هو ازهد أنواع

النفط أن اقلها تكون أو نضجا الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الحقيق ( البرافين الشمعي) الذي ترداد درجة خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي و يترسب النفط بعد تكون خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل و الجير لها و يتجمع في النطاقات المعروفة لمصايد النفط بكميات كبيرة.[1]

[11]– مديحه حسن الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها**، (بيروت :دار الجميل، ط2، 1998 ) ،ص.50.

**المطلب الثاني: نظريات نشأة و تكوين النفط**

لقد عرف الإنسان النفط ( البترول) منذ القديم و لكنه يم يتمكن من معرفته حين ذاك بشكل جيد سواء ما يتعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه، و كيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية و هي فترة العصر الحديث و خاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر، حيث توسعت المعارف و العلوم الإنسانية لتبليغ مراحل متقدمة و عند ذلك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة و التحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط، و بشكل خاص من كيفية تكونه و تواجده، و رغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل و منشأ النفط إلى فريقين احدهما يؤد الأصل العضوي لمصدر النشوء و الآخر يؤكد عن الأسباب العضوية و من هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط.

**أولا: النظريات العضوية**

و هي من أولى و أقدم النظريات حول تفسير أصل تكوين البترول و الكيفية التي يتم بها و بداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس عام 1965 أن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كلماتي بين العناصر العضوية كاتحاد و تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا عنصر كبريت الحديد مع الماء و غيرها من العناصر الأخرى و ما يدعم صحة أراء و أسانيد هذه المجموعة في أصل تكوين البترول هو توصلها نظريا و مختبرا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين و الميثان و غيره من الأحواض.[1]

[1]– أمال رحمان، **النفط و التنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية و إدارية، ع4، ديسمبر 2008، (جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير)، ص 178.

**ثانيا : النظريات العضوية:**

يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية و هي صخور تكونت من الوحل و الرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار و كانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار ثم عملت الظاهر الجوية على تفتيتها و جرفها إلى البحر ، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، و ترسبت معها بقايا الملايين من النباتات و المخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر و تلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم ، و رغم هذه المادة العضوية التي لا تريد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 % فان هذا القدر من يبدو ضئيلا أن يعطيها في الميل المربع الواحد مالا يقل عن ملايين من البترول.[1]

**المطلب الثالث:**

**1- خصائص النفط وأهميته:**

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة يشكل عام حيث برهنت التجارب الدولية بان النفط وسيلة مهمة لبلوغ الرخاء الاقتصادي و أداة تساعد الخروج من الفقر والحرمان و منه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص التي تميزه إلى الأهمية التي يحظى بها حيث يتميز النفط بالخصائص التالية:

1- تركيبة الكيماوية الفريد حيث إن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توحد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعية في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.

[1]- مديحه حسن الدغيري ،. مرجع سابق، ص51.

2- يؤدي إلى ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته و تخفيض سهده لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث.

3- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي طبيعة دولية و أهمية خاصة

4- يعتبر النفط مصدرانا ضبابيتنا قص بكثافة استعماله.

5- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر و الفن الإنتاجي السائد.

6- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

7- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالمية و يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و تعمير بالضخامة و التشابك في مختلف مراحلها.

8- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر قوى معروف حتى العقد الأول عن القرن الواحد و العشرون.

9- تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

10- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى ( المشتقات النفطية)[1].

[1]-مديحة حسن الدغري، مرجع سابق، ص 51.

**أهمية النفط**

**أولا: الأهمية الاقتصادية:**

**1- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:**

ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه ، و الصناعية النفطية في حد ذاتها سواء استخراجي أو تحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكمياوية ( صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي ، صناعة النسيج الصناعة، المستحضرات الطبية...الخ) ليصبح النفط مصدرا للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.[1]

**2- النفط مصدرا للإيرادات المالية:**

تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له و التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية في الدخل الوطني و التراكم الرأسمالي و في تمويل التنمية الاقتصادية و الرادات النفطية و تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب.

**3-النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:**

يشكل النفط و مشتقاته تجارة دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري ، لان النفط و مشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم ، و تكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا و تزداد أهمية النفط في

[1] – حمادي نعيمة، **تقلبات النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربي خلال 1986-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2008-2009)، ص98.

التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتب الصادرات النفطية الخام في المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، و عن هذه البلدان من يتعمد في تبادله التجاري الخارجي اعتماد كليا على النفط.[1]

**ثانيا: الأهمية الاجتماعية للنفط:**

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

**1- النفط و قطاع المواصلات:**

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للإنسان المعاصر، و للنفط دور كبير لضمان سير هذا القطاع ، فالسيارات و البواخر ، و الطائرات و غيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين المازوت و الديزل.

**2- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:**

نظر الكون الشركات التي تعمل في القطاع التعطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات و على الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا و رأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع لتشغيل اليد العاملة

**3- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:**

تعلب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها و عائلاتهم و كذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية و مراكز البحث العلمي .

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سابق ص **99**.

**ثالثا: الأهمية السياسية للنفط**

**1- النفط و الاستقرار السياسي:**

يلعب النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي و يشار إليه على انه أساس السلام في العالم و ذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حسن لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و كندا، تعد الدول العربية ، و خاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به و هذا ما جعل السياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة القائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل ، حتى إقامة الحروب و أبرز ما قاله وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسينجر " النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم"[1].

**2- النفط كسلاح ضغط:**

لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتبار انع غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية كسلاح ضغط في حرب 1973، كما استعملته المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

**3- الأهمية العسكرية:**

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي و تزداد هذه النسبة في فترة الحروب و يعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد الطلب العسكري لاستعماله

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سابق ، ص 99.

كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب ميكانيكيا ، حتى أن هناك تجهيزات وغدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها توزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب ، تجنب لنفاذ الوقود و انقطاع الإمدادات كما أن من بين ابرز أسباب الحروب في العصر الحديث و السيطرة على مناطق النفط[1].

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 99.

## المبحث الثاني: سعر النفط و أهم العوامل المؤثرة في تحديده

لعبت عدة عوامل مهمة في تحديد أسعار النفط، والتأثير فيها و التي من بين أهمها:

العوامل الاقتصادية، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و منظمة الأوبك

### المطلب الأول: تعريف سعر النفط

سعر النفط يعني قيمة المادة معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة بقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سوار في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا.

سعر النفط الحقيق أو ما يسمى النفط بالدولار ثابت القيمة و الذي تطور عبر فترة زمنية معينة، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساس لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة و هي سنة الأساس منه فان سعر النفط هو القيمة لتعدية التي تعطي لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة[1].

[1] ريمه بيطام، **أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ( 2000– 2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013-2014)، ص 20.

## المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد أسعار النفط

### أولا: العرض:

إن الكميات المعروضة من النفط تعتمد بالدرجة الأولى على حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة و مدى تطورها سواء في الدول الرئيسية المتحدة أو الدول الأخرى ، كما أن الكميات المعروضة تخضع لمدى اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية و كميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات ، و كميات الاستخراج هذه تتوقف على مدى تطور العلاقات الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط بالتالي عن أسعار المحددة[1].

### ثانيا: الطلب:

إن التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية ن تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم حيث إن توسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي لو لتوليد الطاقات الأخرى من الطاقة النفطية إضافة إلى زيادة عدد وسائل النقل مختلف أنواعها في العالم ، يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط و بالتالي ترتفع أسعاره ، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.

### ثالثا: الأوضاع الاقتصادية العلمية:

يعتبر الوضع الاقتصادي و المالي العالمي من أهم المؤثرين في أسعار الثورة النفطية فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية، و يزيد الطلب على النفط و من ثم

[1]- ريمه بيطام، **مرجع سابق** ، ص21.

ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق الدولية و العكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادية المختلفة و بالتالي سينخفض الطلب العالمي في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادية المختلفة و بالتالي سينخفض الطلب العالمي عن النفط و من ثمة تنخفض أسعار النفط و خير مثال على هذا هو الأزمة المالية التي أصابت اقتصاديات الدولية المتقدمة عام 2008م و خلالها تراجعت أسعار النفط .

**المطلب الثالث: العوامل الطبيعية و الجغرافية:**

إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث انه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام تكاليف الشحن اقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط.

و هذا ما جعل ....و غيرها منافذ متميزة بالنسبة للدول المصدرة للنفط إلى نقمة على الدول المستهلكة ن حيث تستخدمها الدول المصدرة للنفط كسلاح مثلما تهدد به إيران حاليا في حالة تعرض مصالحها لا باعتداء فستقوم بغلق مضيق هرمز الذي يعيده 17 مليون برميل يوميا من البترول.[1]

**المطلب الرابع: التغيرات الموسمية و الطاقات البديلة**

**1- التغيرات الموسمية:**

إن التغيرات الموسمية الاعتيادية مثل التحول من فصل الصيف إلى فصل الشتاء لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حسان الأسعار يؤدي أيضا هذا التحول الفصلي الموسمي إلى زيادة الطلب على النفط حيث ترتفع الأسعار، كما أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار و يشكل مباشر

[1]- ريمة بيطام، مرجع سابق ، ص 21.

و خير مثال على ذلك الكوارث التي حدثت مؤخرا كالتسونامي في اندونيسيا و إعصار كاتربنا في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية.

**2- الهياكل المتاحة ( الطائفات البديلة):**

كلما توفرت البدائل للطاقة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح و غيرها كلما أدى ذلك إلى التحقيق من وطأة النفط لهذا نجد بان الدول المتقدمة تسعى دائما الإعلان عن اكتشافات غير صحيحة و هذا التوهم المنتجة للثروة بقرب الاستغناء عن الطاقة

النفطية تنخفض أسعار براميل النفط[1].

[1]- ريمه بيطام، المرجع نفسه،ص 21.

## المبحث الثالث: دور الأوبك و الشركات النفطية المتعددة الجنسيات في تحديد سعر البترول

عرفت سوق النفط تقلبات واسعة من حيث الاسعار ، والتي لعبت منظمة الاوبك والشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في تحديد اسعار النفط، وهذا ماسيتم التطرق اليه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول:ماهية الأوبك ( O P E C):

تأسست منظمة الأوبك في بغداد خلال فترة 10 إلى 19 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة دول الأساسية المنتجة للنفط و هي : السعودية إيران ، العراق، الكويت، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد.و بذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، و تتخذ المنظمة فينا" عاصمة النمسا مقر لها ن و السبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق كتلة في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، انضمت اندونيسيا ، ليبيا عام 1963 ، الإمارات 1967، ثم الجزائر 1969، قطر ، نيجيريا سنة 1971، الايكاوادور و الغابون 1973، إذ أن الدولتين الأخيرتين انسحبت على التوالي 1992و 1996، يجوز أن ينظم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا نوفر الشروط التالية:

1- أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من النفط يخصص للتصدير ، و ذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية.

2- أن تتشابه المصالح النفطية للدولة العضو في المنظمة إلى حد كبي مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة.

3- أن تتوافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة ، أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد[1].

[1]- وزان حسين، كرفاج أسماء ، **آفاق أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة ، 2014- دراسة تنبؤية ( 1990-2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة خميس مليانة الجيلالي بونعامة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2016-2017)، ص 65.

و تعتبر الأوبك كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط و أهمها:

أ- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغيير الأسعار

ب- معالجة أوضاع صناعة النفط من وجهة نظر جماعية موحدة

ج- زيادة قدرة مصادر النفط في البلاد المنتجة

د- تأسيس شركات بترول وطنية

هـ- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة و إنتاج و تنضيب الموارد النفطية وجدي الاتفاق على صيانة ميثاق أو عهد شرق وقع عليه في نهاية الاجتماعات و عرفت تلك الوثيقة باسم " الاتفاق المعادي" و هو أول بإدارة لإنشاء الأوبك و تم في القاهرة 1959م.

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك:** و يتكون من:

**أ- المؤتمر الوزاري:**

يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك و يعمل وفق مبادئ و أسس الاجتماع و هو مسئول عن وضع و صيانة السياسة العامة لها، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا، في مقر المنظمة الدائم من اجل التنسيق و توحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية و التي أنشئت سنة 1993 مهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية و صادرات الدول الأعضاء، حيث تتألف من ثلاث وزراء و الأمين العام و يمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاث أرباع مجموع الأعضاء، و تأخذ القرارات بالإجماع و لا تصبح نافذة إلا بمرور ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع، و ينتخب المؤتمر رئيسا يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجدية و من مهمات ، المؤتمر أيضا

لإقرار السياسة العامة لمنظمة و الاستشراف على تنفيذها، و إقرار الميزانية و تعيين السكرتير العام للمنظمة و نائبه.[1]

**ب- مجلس المحافظين:**

يتألف من ممثل كل من بلد عضو بموافقة المؤتمر ، و تستمر هذه العضوية لمدة سنتين، و يعقد المجلس اجتماعين عادمين سنويا، و يمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عن الضرورية بطلب من رئيس المجلس و السكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين و يشرف المجلس على توجيه الإدارة و تنفيذ مقررات المؤتمر و رفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) و اتخاذ القرارات.

**ج- الأمانة العامة:**

أنشأت سنة 1961 و هي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة و تعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين ، و تتألف من الأمين لعام ، نائب المدير لعام ، قسم الأبحاث ، دائرة شؤون الموظفين و الأعمال الإدارية ، الدائرة الإعلامية ، مكتب الأمين صندوق ( الأوبك) للتنمية الدولية من اجل تقديم المساعدات للدول النامية[2].

[1]- أوزان حسين، كرفاج أسماء، المرجع السابق ،ص 65.

[2]- أوزان حسين، كرفاج أسماء، المرجع السابق ،ص 66.

**ثالثا: أهداف و خصائص منظمة الأوبك:**

أن تأسيس الأوبك لم يأتي إنما كان وراءه أهداف كثيرة و مهمة تصبو إلى تحقيقها ، و منها المحافظة على الصناعة النفطية و للوصول إلى الهدف الأساسي ن فهناك عوامل ساعدتها على النجاح تمارن هناك عوامل آخر وقفت كعائق أمامها، منه فقد أثرت على وضعيتها الاقتصادية في العالم. أن هدف المنظمة في البداية هو مواجهة تدهور الأسعار الذي سبق و صاحب فترة تأسيسها[1].

1- أهدافها الرئيسية تتلخص فيما يلي:

- تنسيق و تطوير و توحيد السياسات، النفطية للدول الأعضاء، و تحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.

- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرة التي تضمن تحقيق استقرار في الأسواق العالمية و تجنب التقلبات في إيرادات النفط.

- تحقيق محايد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية

- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتميز بالانتظام و الاقتصاد و الكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة و المستهلكة.

و لهذا كانت أهم المواقع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة و المصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى لاحتكارية و المتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط.

و لكن واجهت الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك عدة مشاكل في بادئ الأمر و هي

[1]- أمينة مخلفي، **اثر تطور استغلال النفط على الصادرات**، أطروحة دكتوراه، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2013-2014)، ص 106.

– تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة و متكاملة رأسيا و أفقيا في صناعة لنفطية.

– تزايد ديون منتجين جدد إلى صناعة النفط ، و تنافس الشركات الجديدة ( المستقلة) ) مع الشركات العالمية

– ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة بإنتاج النفط.

– انخفاض مستوى الخيرات الفنية و الإدارية اللازمة لإنتاج النفط و غياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة.

إلا أن هذه العوائق و المشاكل لم تمنع لمنظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر.[1]

و مع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها و تحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لتضمن استمرارها:

– المشاركة في عقود الامتياز

– استقلال الدول المنتجة لمصالحها النفطية ما أمكنها ذلك

– دراستها نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل و إيجاد الطريق لتعويض على الآثار السلبية التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم.

–المحافظة على الثروة النفطية بواسطة تقنية الإنتاج.

–التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا مما يحقق الرفاهية لكافة الشعوب.

[1]– أمينة مخلفين مرجع سابق، ص 10.

**2- خصائص منظمة الأوبك:**

تتمحور خصائص لأوبك في النقاط التالية:

1- أنها منظمة على صعيد حكومات الدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تحويل التنمية

2- قمر حق العضوية عمليا على الدول النامية .

3- أنها ظهرت ككيان سياسي لحين تتخذ القرارات على مستوى الوزراء و الدبلوماسيين و تتطلب جماعا مع وجوب موافقة جميع الحكومات.

4- لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسطها سعر البرميل و تظلم سلة خامات الأوبك 12 نوعا و هي : خام صحاري الجزائر، ميناس الأندلوسي، الإيراني الثقيل، البصرة العراقي، خام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام ايوبين النيجيري، الخام البحريني، القطري، الخام العربي الثقيف السعودي، خام امريات الامرالي، الخام الفنزويلي الخفيف، جبراسولا الانغولي.[1]

**المطلب الثاني :**

**ألية الأوبك لضبط الأسعار**

عرفت أسعار النفط عام 1998 انهيار كبير حيث تراجعت حتى وصلت الى تسعة دولارات للبرميل ، ومن المعروف أنه بعد انهيار الأسعار 1986 م سقطت نظرية تحديد السعر أو ما يسمى بالسعر الثابت المحدد من

[1]- أمينة مخلفي، المرجع السابق ، ص 107.

طرف الدول المنتجة للنفط وأصبحت هذه السلعة الاستراتيجية تخضع لضغوطات لسوق ، فاعتبار السوق هو المحدد الأساسي للسعر .

لكن التاريخ يظهر أن الدول الصناعية (المستهلك الرئيسي للنفط ) تبذل جهود كبيرة لإضعاف الية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم سياسات النفط ، ما أدى إلى فشل آلية السوق وانخفاض أسعار النفط الى تدني المستويات أحيانا وارتفاعها إلى أسعار باهظة أحيانا أخرى ، وبالتالي لا عدم استقرار الأسعار وما يؤدي إليه من أزمات للدول الصناعية والدول المنتجة النامية في آن واحد .

لذلك أدركت أوبك أن العرض والطلب هما العاملان الأساسيان لتحديد سعر النفط إلا أن هناك اعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو حصته لكل دولة وضرورة الالتزام بهذه الحصص ، والأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي العالمي وتأثيرها على الطلب وكذلك تأثير المضاربات ، إضافة إلى عامل أساسي أخذ هو محاولة التنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة ، فالتعاون مع هذه الدول أصبح ضرورة لا محيد عنها ، وهناك دول كبيرة منتجة للنفط تمتلك حوالي 60% من الإنتاج العالمي وهي دول مؤثرة في سوق النفط ، فالنرويج على سبيل المثال تعتبر الدولة المصدرة الثانية في السوق العالمي بعد السعودية ، وهي ليست عضو في الأوبك ، ونفس المثال ينطبق على المكسيك وأنغولا .[1]

[1] - https:// www. Aldjazira.com محمد عبد الدايم ، أوبك وضبط الأسعار ... الآلية والآثار ، شوهد يوم 2018/05/20 على الساعة: 23:25 .

وهكذا وانطلاق من هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك آلية لضبط الأسعار تقتضي بتخفيض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ظل سعر السلة الأدنى من 22 دولار لمدة عشرة أيام متصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 23 دولار للبرميل طوال 20 يوما متصلة .

بعد الاتفاق مارس 1999 م حافظت على أسعار مستقرة معتمدة هذه الآلية التي اتفقت عليها دول المنظمة بالتنسيق مع دول خارج المنظمة ، إلا أن عدم تجاوب بعض الدول مثل روسيا جعل المنظمة في مأزق .

**المطلب الثالث: أثر الشركات النفطية في تحديد أسعار النفط**

تعد الشركات النفطية العالمية أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، ولبذلك نستهل دراستنا في هذا العنوان التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات ثم ربطها مع الشركات النفط العالمية وتأثيرها على سعر النفط .

**أولا: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:**

ظهرت أولى الشركات العصرية متعددة الجنسيات في بداية القرن التاسع عشر في أوروبا تعددت واختلفت تعريفات الشركات المتعددة الجنسيات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين أسهموا في هذا الميدان ونحاول إيجاز أهم أنواع التعريفات كالتالي : يعرف حبذات 'الشركات المتعددة الجنسيات بأنها هي الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجات في أكثر من دولة واحدة حيث يقتصر هذا التعريف على الصفة الحسية كالسياحة ، التسويق ، النقل البحري والجوي.[1]

[1]- محمد حيثاوي ، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية** ، (سوريا:دار رسلان للطباعة و النشر)،ص100.

ويعرفها كلاوذنر 'بأنها هي شركة تستمد قسم هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي ولهذا يتسع التعريف ليميل كافة الشركات العامة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج [1].

**ثانيا : تعريف شركات النفط العالمية**

نستنتج من التعريفات السابقة أن الشركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تنشط في قطاع معين الا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط

حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع بداية مرحلة النشاط الصناعة النفطية وتعد شركة ستاندرا اوبل اوف المملوكة من طرف ركفيلر والشركة النفطية العالمية وقد تعددت الشركات النفطية العالمية في طابعها ، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية [2]

## المطلب الرابع:

## مهام الشركات النفطية و أثرها على أسعار النفط

### أولا: مهام الشركات النفطية العالمية

تلعب الشركات النفطية العالمية دورا رئيسيا في مجال المحروقات و هذا يظهر من خلال:

[1] محمد حيثاوي ، المرجع السابق، ص 100 .

[2] حسن عبد الله ، **البترول العربي** ، (**دراسة اقتصادية سياسية** )، (القاهرة: دار النهضة العربية،2003) ،ص56.

**1- دورها كوسيط بين المنتج و المستهلك:**

و هو دور أصبح يتطلب قدكبير منم المرونة و الاستمرارية لضمان تدفق النفط و المنتجات النفطية من مصادر إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد و بالقدر و النوع الملائمين.

**2- دورها كمستثمر:**

إذ لا تزال بعض الدول المصدرة للنفط تفضل مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن النفط و إنتاجه بسبب ضخامة الاستثمار المالي و العتادي، إذا كانت تلك المشاركة على أسس غير تلك التي كانت سائدة في ظل عقود الامتياز التقليدية.

**3- دورها كبائع للتقنيات و خدماتها:**

و هو لا يقتصر على تقدي عدد من خبراتها للعمل لحساب الدولة المصدرة للنفط بل يتضمن تقديم مختلف أنواع المساندة التقنية و الإدارية و يغلب أن يتم نقل التقنيات المضيفة في إطار عقد الخدمة.[1]

**ثانيا: أهم الشركات النفطية في العالم:**

تعد الشقيقات السبع من أهم الشركات البترولية العالمية إذ سيطرت هذه الأخيرة علة صناعة البترول العالمية ن و هي مملوكة أساس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا و هولندا، هذه الشركات كانت تسيطر على 80 % من الإنتاج البترولي العالمي، كما أنها تمتلك 70 من صناعة التكرير العالمية تعمل بشكل مباشر و عن طريق شركات مملوكة لها، و كذلك تمتلك أكثر من 50 من

[1]- حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 57.

ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة خمسة من هذه الشركات تقوم برسم السياسات العامة.

أكبر هذه الشركات هي : إكسون، غولف، تكساسو، موبيل أويل، تشفرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية " تشيل"، و البريطانية " برتيش بيتروليوم".

و الجدول رقم01: التالي يوضح أكثر شركات الشقيقات السبع:

| البلد | سنة النشأة | اسم الشركة | |
|---|---|---|---|
| | | الحالي | السابق |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1911 | Exxon mobil Esso | Standard oil of new jersey |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1911 | chevron | Standard oïl of Californie |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1911 | Mobil oïl | Standard oil of new York |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 2002 | / | Conçu phlips |
| هولندا- بريطانيا | 1907 | / | Royal Deutsch Shell |
| بريطانيا | 1954 | BP | Anglos persian oïl coupant |
| فرنسا | 1924 | total | Compagnie française du pétrole |

http /// we kip die encyclopedia- 21-05-2018- 17 00

الجدول رقم 2: ترتيب أهم الشركات النفطية الكبرى في العالم

| الترتيب | الشركة | الدولة | حصة |
|---|---|---|---|
| 01 | أرماكو السعودية | السعودية | 100 |
| 02 | NIOC نيوك | ايران | 100 |
| 03 | إكسون موبيل | الولايات المتحدة الامريكية | / |
| 04 | PDV | فنزويلا | 100 |
| 05 | CNPC | الصين | 100 |
| 06 | BP | بريطانيا | / |
| 07 | شيل SHEV | بريطانيا –هولندا | |
| 08 | Concophillips | الولايات المتحدة الامريكية | |
| 09 | شيفرون | الولايات المتحدة الامريكية | |
| 10 | توتال | فرنسا | / |
| 11 | Pemex | المكسيك | 100 |
| 12 | سوناطراك | الجزائر | 100 |
| 14 | KPC | الكويت | 100 |
| 18 | AND MOC | الامارات العربية | 100 |
| 20 | NN PC | نيجيريا | 100 |
| 22 | قطر بتروليوم QP | قطر | 100 |
| 23 | ليبيا نوك LIBIY NOC | ليبيا | 100 |
| 24 | INOC | العراق | 100 |

**http /// we kip die encyclopedia– 21–05–2018– 17 00**

**ثالثا : أثر شركات النفط العالمية على سعر النفط**

تمكنت الشركات الاحتكارية للنفط من السيطرة على أكبر صناعة في العالم وأكثرها حساسية لفترة طويلة مشكلة بذبك احتكار عالمي لإنتاج النفط ، نقله وتكريره وذلك تحكمها في أسعار النفط وإجراء تخفيضات في الأسعار المعلنة بما يخدم مصالحها مما يتسبب في هبوط حصيلة مبيعات النفط خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي يشكل لها هذا التخفيض خطر أعلى دخلها القومي .

تبقى هذه الشركات من عام 2006 تسيطر على نحو 27 مليون برميل يومي من المنتجات النفطية اي مايقارب 40% من الاستهلاك العالمي للنفط كما تمتلك هذه الجم وعات من المصافي ما يمكنها من تكرير أكثر 16 مليون برميل يوميا لحسابها[1] .

[1] -علي ديبة ،**تأثير الشركات النفطية العالمية على اسعار النفط (2001-2011)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،( جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2012-2013) ، ص22.

# الفصل الثاني:

## دور الجزائر في قارة إفريقيا

## المبحث الأول: دور الجزائر في دعم تأسيس مبادرة النيباد:

لعبت الجزائر دورا مهما في دعم مبادرة التنمية في إفريقيا، و لعل من أهمها مبادرة النيباد، التي كان دور الجزائر فيها محوريا.

### المطلب الأول : ماهية النيباد (النشأة ، التعريف ، الأهداف )

#### أولا : نشأة النيباد

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية خصوصا وان بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل أسعار كانخفاض معدل التنمية ومشكل خدمات الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية ، التي أصبحت تشكل هاجس، لأنها أدخلت الدول الإفريقية في معضلة اقتصادية مفادها أن هذه الديون لما تم جلبها كان بهدف التنمية لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك لان خدمات الديون أصبحت تمتص الفائض الذي يمكن أن يوجه للتنمية لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الصفر واليه، ولذلك كما ذكر جاء التفات الجزائر إلى ذلك خصوصا وان أسعار على عتبة الألفية الجديدة في عالم الذي رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمراجعة هذا التيار، لهذا كان لابد للأفارقة ان يسيروا في هذا الاتجاه للتخلص من تيار العولمة الجارف وبما أن الجزائر تترأس منظمة الوحدة الإفريقية فإنها كانت تدرك الدور الذي تتقمصه وقامت بمحاولة إعداد خطة تنموية لأسعار وفق المعطيات الجديدة[1].

وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي "تابومبيكي" بمساعدة الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة" والرئيس النيجيري "أوباسانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم " الألفية الجديدة

[1] فلاح امينة،**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010 -2011)، ص 27 .

لإنعاش أسعار"، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب ان تكون لها أولوية وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات ، وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة.

كما كانت أخرى من طرف الرئيس السنيغالي " عبد الله واد" والتي أطلق عليها اسم أوميغا plan omega، وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي 2001 وتركزت هذه المبادرة غلى أهم الميادين التي يجب أن توفرها من اجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شانها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارة العالمية، والتمكن من تحمل أعباء المنافسة، وبما إن هذه المبادرات لا توجد بينهما تباينات واختلافات شديدة فان القادة الأفارقة في قمة "لوساكا" رحبوا بالمبادرتين المقترحتين وقرروا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد من اجل عرضها على شركات أسعار nepad وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل أسعار عن الدول المتقدمة وإيجاد سبل دفع أسعار في الاقتصاد العالمي وهي بمثابة احد أطرافه أسعار التي تتعهد تكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة.[1]

[1]- فلاح أمينة ، مرجع سابق ، ص 28.

**ثانيا : تعريف مبادرة النيباد**

النيباد هي مبادرة تحمل استراتيجية لإعادة هيكلة أسعار وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم وتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الإفريقية والتي تعاني من الفقر المتزايد، المرض، الانقسامات وضعف وهشاشة الدولة، ومصطلح النيباد هو اختصار "للمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أسعار".

وانبثقت تلك الإستراتيجية من التفويض الممنوح لرؤساء 5 دول تتمثل في كل من: الجزائر مصر، نيجيريا، السنغال وجنوب إفريقيا، من منظمة الوحدة الإفريقية ، وذلك لوضع مبادرة تتوحد فيها جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الإفريقية ( o-a-u ) للتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأسعار، في الاجتماع (37) لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زامبيا في جويلية 2001، اذ تبنى وثيقة رسمية الصيغة الاستراتيجية[1].

**ثالثا: أهداف النيباد:**

تهدف هذه المبادرة لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيض حدة الفقر ، وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية ولا يتم إلا من خلال:

-إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية، من اجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.

-

[1] فوزية خذاكرم عزيز ، **النيباد : توجه جديد لتنمية في افريقيا** ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، العدد 201 ، 2012 ، ص 426.

– تشجيع تدفقات المال الخاص (الاستثمار من اجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام ) وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين أنظمة الائتمان وعصرنة الأنظمة المالية لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب رؤوس الأموال الإفريقية والأجنبية.

– مضاعفة الإنتاج الزراعي وتحسينه للتخفيف من حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.

–زيادة المنشات القاعدية ( البني التحتية)، الارتقاء بأسعار إلى مصف الدول المتقدمة من حيث تراكم رؤوس الأموال المادية والبشرية .

–العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال تحرير المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفوضية التجارية المتعددة الأطراف وإنشاء امتيازات مثل الإعفاءات الجمركية وتسهيل الدخول للأسواق العالمية وإقامة مناطق حرة للمبادلات واتحادات جمركية افريقية وتسهيل التصدير والاستيراد مع باقي دول العالم

2– زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وتشكيل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشان استخراجها لتحقيق حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين[1].

3–تخفيف عبئ الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات خدمة الديون التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تحقيق الديون أساسا بتخفيف في هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض

عبد القادر رزيق المخادمي، **التعاون العربي الإفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة**، (القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،ط،2007) ،ص91.

بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات من اجل خفض هذه الديون إلى اقل من 10% من مداخيل كل حكومة افريقية وتستطيع كل البلدان أن تشترك في هذه العملية في إطار الآليات الموجودة .

4- مضاعفة المعارف وتحسين وترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني لأهداف "دكار" فيما يخص التربية للجميع كما تقوم على تقويم النظام الجامعي لأسعار وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا بتأطير من الهيئات الرسمية الإفريقية المتاحة، وكذا تدعيم التعليم ببناء مدارس ابتدائية في جميع القرى إضافة إلى المدارس الثانوية وضمان المساواة في التعليم بين الرجل والمرأة.

5- تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعد الطفولة الى الثلاثين.[1]

**المطلب الثاني: دور ومكانة الجزائر في النيباد و التحديات التي تواجهها**

1-ايمان الجزائر بضرورة دعم الوحدة الإفريقية .

2-الجزائر دولة مؤسسة وفاعلة في الاتحاد الإفريقي و النيباد.

3- توظيف مكانة الجزائر الدولية للدفاع عن مصالح القارة.

4- الدور الفاعل للجزائر في المحافل الدولية لصالح قضايا ومشاكل التنمية في أسعار .

5-تأييد الرؤية المشتركة الواردة بالتعزيز المشترك لمفوضية الاتحاد الإفريقي وسكريتارية النيباد.

6- التأكيد على أن النيباد للتخطيط والتنسيق بوضع خريطة طريق.

7- التأكيد على دور لجنة التنفيذ في القيادة والتوجيه السياسي التي تضم الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ وتشكيلها الحالي.

8- دعوة حكومة جنوب أسعار لإبرام اتفاقية مقر مع التحاد الإفريقي لاستضافة هيئة النيباد.[2]

1-عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق ، ص92 .

2- فلاح أمينة ، المرجع السابق ،ص 54.

## المطلب الثالث :

## تحديات النيباد

بعد مرور زمن على المبادرة، برزت الكثير من التحديات التي ينبغي على القارة الإفريقية مواجهتها بشكل ينسجم مع الأهداف التي سطرت في الوثيقة الرئيسية ومن تلك التحديات:

1- المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة النيباد وبحاجة إلى تمويل ضخم وكبير لسد فجوة موارد تبلغ 12% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي 64 بليون دولار إلا أن الدول الإفريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني في البني التحتية والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة0

2- المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة وذلك يتضح عندما وعد "بوش" وعند تعبئته في واشنطن في 2002 في المؤتمر الأمريكي –الإفريقي، وإعلانه تمويل النيباد بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها، بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها ، إلا أن الذي حدث هو إعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعة الثمانية الكبار عن خمس مليارات للأفارقة ليلتزموا بالخطة ومعنى ذلك أن يكون الارتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الأوروبية الأمريكية وبأقل التكاليف

3- ضعف قدرة الدول الإفريقية على حفظ سلام فاعل في مناطقها المضطربة بالإضافة إلى أن عمليات السلام قائمة كليا على اعتبارات مالية، ولا تمتلك المنظمات الإقليمية الإفريقية والدول الأعضاء فإنها فاقدة الأهلية كي تواصل عمليات سلام متعددة الأبعاد .

4- الأطماع الأوروبية والأمريكية على القارة الأمر الذي يفشل المبادرة خصوصا وإنها تعتمد الأساس على المساعدات المالية، مما يؤدي إلى إطماع من خلال تلك المساعدات.[1]

[1]-فوزية خداكرم عزيز، مرجع سابق، ص433 .

## المبحث الثاني: الدور الجزائري في حل القضايا الإفريقية

ساهمت الجزائر في حل العديد من القضايا الافريقية خاصة بعد قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999، و التي جعلت منها تجربة رائدة على المستوى الافريقي و الدولي، تحظى باحترام العدو قبل الصديق و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال قضيتي النزاع الاثيوبي الارتيري و الأزمة في مالي.

### المطلب الأول: الجهود الجزائرية في حل النزاع الأثيوبي الإيرتيري

#### أولا: أسباب النزاع:

**أ/ الأسباب الاستراتيجية:** تمثلت في المطالبة بمناطق حدودية متنازع عليها بعد قيام ايرتيريا بالتضييق على حركة النقل بين موانئها، وبين العمق الأثيوبي الذي يفتقد منفذ بحري، بحيث بدأت ايرتريا تطالب بترسيم الحدود بينهما وفق مخطط الاستعمار الايطالي خاصة أن هذه المناطق تظم امتدادات سكانية لشعب ايرتيريا في أثيوبيا وهي القومية النيجيرية التي فرضها "اسياس فرقي" كلفة رسمية في البلاد، وكان ذلك احد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي التي كانت الحكومة الأثيوبية سنة 1997 قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها إليها، أما أثيوبيا فان وضعها الجغرافي الحالي ، وحرمانها من المنافذ البحرية على الرغم من مساحتها الشاسعة، يعد سببا قويا لشن الحرب على ايرتريا نظرا لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي منفذا بحريا وحيدا لوارداتها ومنها النفط ومن ثم الحصول على ميناء "عصب" اليرتري، أو أي منفذ لها على البحر الأحمر يخضع لسيطرتها.[1]

[1]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**،( **إدارة الحرب الأثيوبية الايرترية**)، (بيروت :دار الجيل 2004)،ص67.

**ب/الأسباب الاقتصادية** : تتمثل في قيام ايرتريا بإلغاء ارتباط اقتصادها عملة خاصة لها وهي "النكفة" فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت أثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة ، ورفضت مساعي ايرتريا لمساواة قدراتها الشرائية بالعملة الايثيوبية بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية التبعة بين البلدين، ووقفت اديسا بابا استعمال الموانئ الايرترية ماعدا ميناء "عصب"، وتحولت الى ميناء "جيبوتي" وهذا ما حرم الايرتيريين من حصيلة الجمارك ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات، كما جعلت أثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية بشان التجارة عبر الحدود الرسوم على البضائع التي إنتاجها بصورة مشتركة أو تنتجها أثيوبيا فقط[1].

**ج/–الأسباب الخارجية** : وهي ارتباط الصراع بمتغيرات خارجية مرتبطة بالتدخل الولي فيها، وقد كشفت الحرب الأخيرة بينهما ميلا أمريكا وإسرائيليا وأوروبيا واضحا لصالح أثيوبيا على حساب جارتها ايرتيريا، وما يفسر ذلك الميل لصالح طرف ما هوي الأهمية الإستراتيجية لأثيوبيا كونها تشكل قلب القرن الإفريقي والخزان الأكبر لمياه النيل بحدود 73%وفضلا عن سعي هذه الأخيرة إلى الإصلاحات السياسية وفق النمط العربي الذي يحرص على السماح بالتعددية الحزبية والسياسية وهذا غير متوفر من الناحية الشكلية لايرتيريا [2].

**ثانيا: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الأثيوبي الايرتيري**

ان سعي الجزائر لحل هذا النزاع جاء عن قوة إرادتها وفق منهجها المنظور للصراعات الإفريقية ، ومن خلال هذا المنهج حاولت الجزائر الحد من غرور وانتصار أثيوبيا والرفع من يأس وهزيمة ايرتيريا، فجاء تصورها

1-محمد بوعشة، المرجع السابق،ص68.

متجاوزا لذلك محاولا لم الشمل، مضيفة أن أسعار في النهاية هي الخاسر الأكبر وفي تصورها للنزاع حاولت الجزائر الربط بين الدبلوماسية والضغط مستعينة في ذلك بثقل الاتحاد الأوروبي، وخاصة النفوذ الأمريكي من خلال معايشته تطور النزاع في علاقاته بالوساطة لحظة أخر، إلى درجة أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قال قبل التوقيع" لن أطمئن حتى يوقع وزيرا خارجية أثيوبيا وايرتيريا على الاتفاق...."بل أن الجزائر مارست الضغط أكثر من الديبلوماسية قبل وقت توقيع اتفاق إطلاق النار.

وسعيا في هذا الطريق يحذر التهور الجزائري من العواقب في حالة عدم الالتزام بالاتفاق وهاجس الشك الذي كان عتبة أمام مجهودات التسوية في أسعار غالبا ما تعودت على الخيبات أمام اتفاقيات سلام أبرمت وسرعان ما أنكرت لذلك نفهم القول الأثيوبي الذي جاء مطمئنا، وردا على الرئيس بوتفليقة فقد ذكر وزير خارجية اثيوبيا "تسيوم مسيفن" بعد التوقيع على الاتفاق بأن بلاده ستحترم الاتفاق وان حكومته وشعبه لن يخيب امل منظمة الوحدة الإفريقية وان أفضل طريقة لتقديم الشكر والعرفان لرئيسها عبد العزيز بوتفليقة هي العمل على قرار السلم بمنطقة القرن الإفريقي فبالرغم منكل الجهود التي بذلتها الامم المتحدة والمجموعة الدولية الا ان الصراع عاد من جديد بين أثيوبيا وترتيريا في 12 ماي 2000 ،في الوقت نفسه فان محادثات الوساطة بين أثيوبيا وارتتيريا والتي أجريت برئاسة وزير العدل الجزائري والمبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الإفريقية التي استأنفت في الجزائر في 30 ماي وأسفرت هذه المحادثات عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في 18 جوان 2000 بين اثيوبيا وايرتيريا من قبل وزير خارجية البلدين تحت إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بصفته الرئيس آنذاك منظمة الوحدة الإفريقية [1]، أجريت المحادثات بمساعدة المبعوث الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي "رينو سري"، وممثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "انتوني ليك"

[1]- رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد9 جوان 2016 ، ص 161

وألزم الطرفين لوقف فوري لعمليات القتال، وأكدت الأطراف من جديد أيضا قبول الاتفاق وطلب الطرفان من الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية ان تنشا قوات حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق.

وفي حفل توقيع الاتفاق رحب الأمين العام للأمم المتحدة الذي تحدث آنذاك عن الاتفاق ووصفه بأنه انتصار لصوت العقل والقوة الدبلوماسية،وللإدراك بان البلدان والقارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا أخرا أو سنة أخرى آو يوما آخر من الصراعات.[1]

وبتوقيع اتفاق السلامفي 12 ديسمبر 2000 ، تعهد الطرفان بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد اي منهما وبين جملة أمور يتطلب أيضا الاتفاق على إقامة لجنة محايدة للحدود لترسيم وتحديد حدود المعاهدة الاستعمارية ، وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة للحدود يمكن أن تقرر صير الطعون من أي من الجانبين، وطلب بتحقيق مستقل في أصول الصراع.

رغم أن الجزائر تتبنى مبدأ عدم التدخل العسكري خارج حدودها فإنها اهتمت كثيرا بهذه النزاعات ، فمشكل الكونغو عقد من اجله قمة مصغرة لتدعيم اتفاق السلام المبرم بين الأطراف المتنازعة كخطوة أولية لتهيئة الأجواء من اجل دخول قوات حفظ السلام للفصل بين أطراف النزاع، وقد لعبت الجزائر دورا مهما في دعم هذا الاتفاق، وحثت نيجيريا للمشاركة بقوات عسكرية كبيرة كما حثت جنوب أسعار على توفير الوسائل اللازمة لذلك مثل المدرعات وتمت استجابتهم لذلك، ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أرسلت الجزائر مرة أخرى ملاحظين عسكريين لمتابعة اتفاق السلام الذي يؤطره الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة وعملت منذ فترة الجزائر والذي عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في لاجتماع لمجلس السلم

[1] رؤوف بوسعدية ،المرجع السابق،ص162.

والأمن الإفريقي حول المسالة الصومالية بالقول "أن المسالة الصومالية ما انفكت على الدوام بالنسبة لنا مبعث الحسرة، والجزع وهذا منذ أن سقط هذا البلد الشقيق في هذا العنف والفوضى".

**المطلب الثاني : الوساطة الجزائرية لحل أزمة مالي .**

ظلت الجزائر ولا تزال على مدى عقود تدعم بشكل حصري اتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، سعيا منها لتحقيق الآمن والاستقرار في الدولة الجارة الجنوبية نظرا أن ما يحدث في هذه الأخيرة ينعكس بدوره على الجزائر لما لها من روابط أثنية وجغرافية وحتى تاريخية، نتيجة لانفجار الأزمة في مالي، فقد دعت الجانبين لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للازمة وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا، وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي" سومايلو بوباي سايفا" الذي حل بالجزائر العاصمة في فيفري 2012 للقاء ممثلين عن الحركات الأزوادية بالإضافة لذلك قامت الجزائر بتقريب وجهات النظر بين فصلين من الطوارق في الشمال هما "حركة الازواد" و "حركة أنصار الدين" وتم ذلك باتفاق الطرفين، وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012 وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو سعيا منها لعزل "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"و" حركة التوحيد والجهاد في غرب أسعار".

وتواصل الوساطة الجزائرية في أزمة مالي من خلال اجتماع أعيان حركة الازواد ومشايخ الزوايا بإدرار. الذي حدث في توصياته على تفعيل الاتفاقية السابقة الموقعة بالجزائر العاصمة 21 ديسمبر 2012 بين الحكومة المركزية والمتمردين والتي تضمنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد وحركة أنصار الدين، حول مبدأ التعاون مع[1]

[1]- ساحل مخلوف، **إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي** ، محاضرة القيت في مؤتمر دولي مغاربي بعنوان :"التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة" (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي27 و28 فيفري2013 ) .

السلطات المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب ومنع السلاح والدعوة إلى الحوار [1].

غير ان الوساطة أجهضت مرة أخرى بسبب تسرع فرنسا للتدخل العسكري المبرمج مسبقا تمثلت خطة الجزائر للتسوية في انسحاب الميلشيات المسلحة بمدن الشمال إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الازواد، مخطط إعادة إعمار، التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية والاتفاق حول وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في "حركة الجهاد الإسلامي" و"والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" تجدر الإشارة أن وساطة الجزائر لم تقتصر على النزاع الحالي المتجدد فحسب وإنما للعديد من السنوات خلال 1990،1968، 1994، 2006 ،وكانت نتيجة الوساطة الجزائرية التي تمت سواء في مالي او الجزائر تؤكد على إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية في شمال مالي، تحديد نظام صحي ملائم للسكان، إقامة مجلس جهوي للتنمية وإنشاء صندوق للاستثمار، قروض المشاريع التنموية ، تطوير شبكات الطرقات خاصة بين كيدال وباماكو لفك العزلة التي يعاني منها سكان شمال مالي.

كما ظهر الدور الجزائري في حل الأزمة من خلال تكريس سياسة عدم الإقصاء للأطراف الأساسية للازمة مع التفريق بين الحركات السياسية والحركات الإرهابية .

في الوساطة وحل الأزمة مرت مراحل وهي:

[1] ساحل مخلوف، المرجع السابق.

**أولا: الجولة الأولى من الحوار:**

في 16 جويلية 2014 الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية ألامكن في شكل جمهورية مالي ، يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي.

في 16 جويلية 2014 البلدان المجاورة لمالي ( موريتانيا، التشاد، بوركينافاسو، النيجر)تدعو بالجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي الى اغتنام فرصة المرحلة الأولية للحوار المالي الشامل من اجل تنمية سلمية وسياسية للازمة في هذا البلد ليتم في 24 جويلية 2014 توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة تطبيق من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال.

**ثانيا: الجولة الثانية:**

بدأت الجزائر الجولة الثانية لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية وقادة ستة حركات ازوادية، حيث تجرى المفاوضات برعاية جزائرية، وبحضور ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة، ويقود الوفد الحكومي المالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي "عبد اللاوي أيوب" إضافة إلى قيادة ستة حركات ازوادية وهي:"حركة الائتلاف الشعبي من اجل ازواد "و"تنسيقية الحركات والجبهات القومية" و" الحركات الوطنية لتحرير ازواد" و" المجلس الأعلى لتوعية الازواد"،" الحركة العربية للأزواد"[1] .

[1]- ساحل مخلوف، ، المرجع السابق.

وعلى طاولة المفاوضات في الجولة الثانية ثلاثة نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية، الحكومة المالية بشان الوحدة الترابية لمالي، مشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.

وقال "رمطان لعمامرة "وزير الخارجية الجزائري عشية بدئ الجولة الثانية من المفاوضات أنها على الطريق الصحيح وجلسة المشاورات التمهيدية لانطلاق المفاوضات بين الوحدة المالية كانت إطارا مشجعا لتبادل أطراف الحديث حول تنظيم أعمال المرحلة الثانية من الحوار المالي، وأكد "لعمامرة" إن التجارب داخل مالي والساحة الدولية مع ما أنتجت المرحلة الأولى من المفاوضات كان ايجابيا بكل المقاييس حيث نجحت الجزائر في الوساطة لتنفيذ صفقة تبادل الأسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو، حيث أطلقت الحركات سراح45 شخص بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الحكومة الأزوادية جويلية 2014 تم التوقيع على اتفاقية للتفاهم على اتفاق السلام الأول بين الحكومة المالية وثلاث حركات هي "الحركة العربية االأزوادية"،" التنسيقية من أجل "شعب الأزواد" وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة "تضمنت أرضية تفاهم أولية تهدف إلى إيجاد حل نهائي للازمة المالية، وجدوا من خلالها تأكيدهم على الاحترام التام وسلامة الوحدة الترابية المالية.[1]

[1]- ظريف شاكر، **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010) ، ص64 .

**ثالثا: الجولة الثالثة**

احتضنت الجزائر شهر نوفمبر2012جولة جديدة من المفاوضات المالية بعد ان حظيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام التي طرحت كوثيقة تفاوض أساسية بين الطرفين بموافقة الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي أين تضمنت الوثيقة التي اعتمدت كقاعدة مبنية للحوار جملة من التدابير التي من شانها وضع حد للنزاع في مالي، في إطار الوحدة الترابية وكذا إجراءات استعجاليه تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشمال مالي ومسالة مكافحة الإرهاب والعدالة والمصالحة بين الماليين، حيث تم إعداد الوديعة استنادا على الاقتراحات التي أجريت في شهر سبتمبر 2010 في إطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسساتية والدفاع عن الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشؤون الإنسانية، وهذا كان وزير الخارجية رمطان لعمامرة قد أعلن لدى افتتاح مشاورات الجولة الثانية بان الجهات التي ترعى الحوار قدمت مشروعا كتمهيد لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية الأمن في مالي إلا أن هذه الوثيقة لخصت عن سلسلة مفاوضات اعتبارها مشروع اتفاق تمهيدي للسلم الشامل والنهائي أين أكدت وزارة الشؤون الخارجية في بيان لها إن الأطراف المعنية أشادت في تعليق لها الأولوية بطريق الوساطة على نوعية الوثيقة المقدمة ووافقت عليها قاعدة مبنية لإعداد اتفاق سلام الأمر الذي يشكل في حد ذاته شد معتبر في مسار تحقيق الأمن والسلم في مالي وأضاف المصدر أن الوساطة قدمت للأطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسيط مبتكر مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وقد اتضح أن الأطراف اتفقت على تعميق بحث الاقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهمتها طبقا لرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف نوفمبر حسب الترتيبات المسطرة[1]

[1]- ظريف شاكر،المرجع السابق،ص65.

وأشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن الوثيقة شاملة وسيتم إثرائها بفضل مساهمات الأطراف مضيفا إلى أنها تحمل الجديد مقارنة بما تم التفاوض بشأنه سابقا وأوضح لعمامرة أن " الجزائر لن تدخر ادني جهد عندما يتطلب الأمر التولي إلى حلول سلمية وقد ساهمت في كل مراحل هذه الأزمة المتجددة من اجل فتح أفاق جديدة سلم والرفاهية والحرية والكرامة للشعب المالي.[1]

من جهته قال وزير الخارجية المالي في تصريحات سابقة أن مسودة الاتفاقية المطروحة للنقاش لم تحدد إطلاقا من مطلب الفدرالية أو تقسيم مالي وقال في تصريحات لوسائل الإعلام المالية" أن الاتفاقية لا تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها باماكو منذ بداية المفاوضات ويتعلق الأمر بالوحدة الترابية لدولة مالي وسيادتها الكاملة على كافة التراب المالي، والطبع الجمهوري واللائكي للدولة موضحا أن الأهداف التي تؤدي دور الوساطة رفضت إدراج مطلب الحكم الذاتي وتأسيس نظام فيدرالي.

كما رفض الوسطاء إدراج مطلب يتعلق بتشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية إقليم الازواد، مشيرا إلى أن الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتها وتقديم اقتراحاتها قبل الاجتماع مجددا بالجزائر لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر.

**الجولة الرابعة:** وقعت في الجزائر أطراف الأزمة في مالي، على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر في 25 فيفري 2015 على الساعة السابعة والنصف مساءا. وقع الاتفاق ممثلو حكومة باماكو وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة لحكومة شمال مالي، بالإضافة إلى فرق الوساطة الدولية، وممثل الأمم المتحدة، وحضر التوقيع ممثلا عن الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق الست وهي: الحركة العربية للازواد، التنسيقية من اجل الازواد، تنسيقية الحركات

[1] ظريف شاكر، المرجع السابق، ص66.

والجبهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الازواد، المجلس الأعلى لتوحيد الازواد، والحركة العربية للأزواد التي انشقت عن الحركة الأم، وقال وزير الخارجية رمطان لعمامرة " أن الوثيقة الموقعة بين اطراف النزاع في مالي تعد ثمرة مفاوضات طويلة ومكثفة بعد خمس جولات من الحوار الذي أطلق من جويلية 2016في الجزائر العاصمة وتتضمن اتفاق سلام شامل ومستدام يضمن حلا نهائيا للازمة التي تهز شمال مالي وفضلت ثلاث من الحركات الأزوادية من أصل الحركات الست المتنازعة من حكومة باماكو أن يوقع الاتفاق بالأحرف الأولى بمعنى أن يكون مبدئيا بانتظار التوقيع النهائي[1].

[1]ظريف شاكر، المرجع السابق،ص66.

# الفصل الثالث:

# تذبذب أسعار النفط وتأثيره على السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه قارة افريقيا

## المبحث الأول: الازمات النفطية وأسباب هبوط أسعار النفط

عرفت السوق النفطية عدة تقلبات مما ادى إلى حدوث أزمات عصفت باقتصاديات عدة دول، خاصة الدول المصدرة التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة النفطية.

### المطلب الأول: أهم الازمات النفطية في العالم (1973–2014).

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينيات الى غاية 2014 وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

1/ **الأزمة النفطية عام 1973** : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة لتصحيح الأسعار البترولية وتقيم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت منضمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولارات للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400 % .

**2/–الأزمة النفطية عام 1979** : ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الإيرانية ( حرب الخليج الأولى) من 13 الى13 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية .

**3/– الأزمة النفطية عام 1986** : في الأسبوع الأخير من الشهر الأول من سنة 1986 لنخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى اقل من 13 دولار للبرميل الواحد.[1]

[1]- السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري ( 1970–2009)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012-2013)، ص27 .

**4/– الأزمة النفطية عام1998**: في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعريه أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى ادني مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

**5/–الأزمة النفطية عام 2004** : تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لشعر سلة الأوبك الى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدئ العمل بنظام السلة عام 1987 وقد عرفت الفترة بثورة أسعار النفط.[1]

**6/– الأزمة النفطية عام 2008** : سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 .لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ، تم ارتفع ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية لتنشيط الاقتصاد الوطني .

**7/– الأزمة النفطية 2014** :عرفت أسعار النفط العالمية تقهقرا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة العرض العالمي لهذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتوجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، والى توازنات إقليمية وجيوسياسية . وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة

[1] السعيد رويجع، المرجع السابق، ص28 .

تفوق 50% منذ جوان 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن ان تهز الاقتصاد الوطني .[1]

**المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط**

تناول الخبراء والمحللون أزمة النفط بالبحث والدراسة وارجعوا الأزمة في قطاع النفط إلى العديد من الأسباب تتنوع بين السياسية والاقتصادية مع ترجيح السياسة منها بشكل كبير :

**أولا: الأسباب الاقتصادية :**

**ي:1-ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية:**

ارتفاع الإنتاج الأمريكي لمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة تحول التنافس إلى الأسواق الأسيوية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في الوقت ازداد فيه إنتاج كندا و العراق وروسيا.

**2-هبوط الطلب:** اقتصاديات أوروبا والدول النامية يشوبها الضعف، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة، وهكذا فان نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي ادخل على التكنولوجيا تغيرات هيكلية.

**3- سياسة الأوبك:** في هذه الظروف ترفض الأوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع فينا أواخر 2014 خفض إنتاجها طالما لعبت السعودية تاريخيا دور "المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودولا أخرى تتمسك بالدفاع عن حصتها في السوق.

[1]-السعيد رويحع ، المرجع السابق، ص 27 .

**4-ارتفاع سعر صرف الدولار**: ويعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره اعلي لمستخدمي العملات الأخرى.[1]

**ثانيا: الأسباب السياسية**

**1-انكماش الاستهلاك العالمي**: في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بان الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الأهداف والصراعات التي تشهدها مناطق أسيا والبلقان وأسعار، لم تأت التوقعات بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور، فقد توقع خبراء النفط أن الأسعار ستصل سقف 120 دولار للبرميل لكن لم يكن بحسبانهم إلى أن الأسعار ستهوي إلى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد حيث واصلت الأسعار التراجع بصورة غريبة إلى اقل من ذلك لتصل إلى حدود 85 دولار للبرميل وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأهداف الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا، ما يدعو إلى إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط و القوى التي تهيمن علي السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغوط السياسية.

ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين الأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار وهنا يرى الخبراء إن الأمر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل داعش في سوريا والعراق والمليشيات في ليبيا وغيرها من الجماعات.

**2- العقوبات الاقتصادية ضد روسيا و إيران:**

وهنا يرى العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين أن ما يجري في أسواق النفط اليوم يعد عقابا جماعيا، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة، رغم خسارتها من النفط الصخري ، على

[1] -https //:w.w.w.aljazira.com . 06:30 على الساعة .2018/05/12 شوهد يوم: 2015/12/13 صدر تاريخ

خفض الأسعار من اجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا وكذلك معاقبة إيران التي تم تحقيق العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها قدرة اكبر على بيع نفطها في الخارج.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها سلاح النفط ضد روسيا وإيران، بل استخدمتها إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي للأحداث عجز ليس في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازينها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصاديات كل من روسيا وإيران، واستمرار أسعار النفط المتدنية قد يوجه صفعة قوية لموسكو، وهو ما قد يدخل الأخيرة في أزمة مالية، وكذلك الحال بالنسبة لإيران التي اتهمت دولا في الشرق الأوسط بالتأمر مع الغرب لخفض أسعار النفط، لإلحاق الضرر باقتصادها

3– **معاقبة دول عربية** : اللافت إن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية وتعتمد على النفط مصدرا رئيسيا في اقتصادها ، وإعداد موازناتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديدة، حيث ستكون هذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط .

والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط مثل العراق الذي يعد من أول الدول المتأثر بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراتها النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشها لبلاد مما دفع بعض خبراء الاقتصاد إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة وكذلك ليبيا وهو ما يعني إن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية.[1]

[1]–عامر عمر العمران، **انخفاض أسعار النفط الأسباب والعواقب**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 23 أكتوبر 2014 ، شوهد يوم 2018/05/12 على الساعة 07:30.

## المبحث الثاني : تداعيات هبوط أسعار النفط على الجزائر وأثره على دور الجزائر في إفريقيا

الجزائر كباقي الدول المصدرة للنفط تأثرت بالأزمة التي مست أسعار النفط باعتباره العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، مما يؤثر بالضرورة على سياستها الداخلية و الخارجية.

### المطلب الأول: اثر انخفاض أسعار النفط على الجزائر

**أولا الاقتصادية:**

نظرا التبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر اكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري ، فقد خلق انخفاض أسعار البترول أثارا بارزة على الجانب الاقتصادية التي تتمثل أهمهما فيما يلي :

1/**–الميزان التجاري:** سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18% حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة مما يعني ارتاعا قدره 4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.[1]

وحسب نفس الإحصائيات فان نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116% خلال نفس الفترة من سنة 2013م، وحافظت المحروقات على

[1]- الموقع الالكتروني http //www.akhbar elyoum.dz ، 2018/04/23 على الساعة 10:00 .

حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية اي ما نسبته95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة.[1]

2/– **ميزان المدفوعات** :اثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات فقد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجز خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب0.88مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ نهاية 2013 حوالي 194- دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

**3/–الناتج الداخلي الخام:** إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث انه لن يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد

[1]–المرجع السابق .

**4/–صندوق ضبط الموارد:** أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر (بصندوق ضبط الموارد).

**أ –تعريف صندوق ضبط الإيرادات:** هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م من قانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والذي ينص على ما يلي:

يفتتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن المستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق المديونية العمومية، بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

وإتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2014 وفقا للمادة 66 من القانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 02- 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية .[1]

[1]–المرجع السابق.

ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة يلعب دور كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون اقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، حيث اثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وأثبتت أيضا فعالية في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

ب-آلية عمل صندوق ضبط الإيرادات :من الناحية العملية فان الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتغطية أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر ب37 دولار،[1] بينما سعر التوازن للميزانية يقر ب100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة و التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتوزيع مصادر الخل خارج مجال المحروقات وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد.

ج- تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد: عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة ، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار مع قانون المالية 2014 بحوالي 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق

[1]-المرجع السابق.

سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع اكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013م و70 مليار دولار سنة 2012 أي نسبة انخفاض تقدر ب15% ما بين 2012 و 2014 فقد بذلك الصندوق في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليار دولار وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته خاصة إن لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات.[1]

**ثالثا: الآثار الاجتماعية.**

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

**1/– تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:**

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط معدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطة الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع

[1]–المرجع السابق .

الكبرى التي لا تكون ذات طبع عاجل، و لا تحضي بالأولوية ولما لها من اثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل والطريق السيار .

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 لمل فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية ثقافية ..... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار وذلك لمدة 5 سنوات .

**2/- انخفاض القدرة الشرائية:** تراجعت القرة الشرائية للجزائريين من 3الى 5% عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وان أسعار المواد الغذائية المستوردة شهدت ارتفاعا وصل إلى نحو 10% نهاية الثلاثي الأول لسنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية تلقائيا أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترفع في المقابل أسعار السلع والخدمات.[1]

**3/-تحديد السلم و الأمن الاجتماعي :**

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شانه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ملا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتحقيق وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية .

[1]-الموقع الالكتروني .http //twainban.blogspot.com ، بتاريخ 2018/05/23 على الساعة 11:30 .

كما ان تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب ما يهدد السلم والأمن الاجتماعي.[1]

**المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الجزائرية لدول إفريقيا :**

قدمت الجزائر مساعدات مالية تفوق 100 مليون دولار لعدة دول افريقية في إطار مكافحة الإرهاب، وذلك ما وضحه الوزير الأول أحمد أويحي حلال القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي ، الاتحاد الأوروبي، بأبيجان.

حيث منحت ما يفوق 100 مليون دولار مساعدات على مدى ثمانية سنوات لكل من تشاد والنيجر، مالي، موريتانيا تتمثل في بناء قواعد عسكرية وتكوين القوات الخاصة لتلك الدول الإضافة إلى منح العتاد العسكري المتطور.

وقال الوزير الأول الجزائري: إن الجزائر ساهمت بتجربتها الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال مجلس رؤساء أركان بلدان لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الساحل ( الجزائر مالي النيجر وتشاد ) المعنية بظاهرة الإرهاب، وذلك منذ أكثر من عشر سنوات.

ومقارنة لما قدمه الاتحاد الأوروبي، المتكون من 28 دولة عضو إلى المجموعة الخمسة الإفريقية ، من مساعدات التي لم تتجاوز 50 مليون دولار فان الجزائر بذلت مجهودات مضاعفة في ميدان مساعدة الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب دون أي تشهير لما تقوم به.

بذلت الجزائر مجهودات ضخمة في مجال المساهمة في التفكير في ميدان مكافحة الإرهاب، حيث انه تم اختيار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للتكفل بموضوع مكافحة الإرهاب في القارة السمراء من قبل القادة الأفارقة، باعتبار التجربة الكبيرة في هذا الميدان للدول الإفريقية وباقي دول العالم.[2]

[1]-المرجع السابق.

[2]-الموقع الالكتروني http //www.elbhlad. net ، يوم 2018/05/23 على الساعة 23:09 .

**المطلب الثالث: تغير أسعار النفط في الجزائر وانعكاساته على دول إفريقيا .**

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة ، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية ، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم، موريتانيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل ثمانين مليون دولار، الذي انخفض إلى اقل من النصف بين محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية ويستثني من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة افريقية وهذا القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدواة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في أسعار.[1]

[1]-الموقع الالكتروني http // www. Izarabic.com ، بتاريخ 2018/05/06 .على الساعة 13:00 .

## المبحث الثالث: المنافسة الإقليمية والدولية للجزائر في قارة إفريقيا

### المطلب الأول: الاستثمارات الصينية في إفريقيا

تشكل الاستثمارات الصينية الكثيفة في القارة الإفريقية عامل مهم وأساسي في تطوير العلاقات الصينية الإفريقية في مختلف القطاعات، لذا سنتطرق إلى الاستثمارات التي قامت بها الصين في الجزائر.

– تعتبر الاستثمارات الصينية في البنى التحية هي الخاصية الجلية لطبيعة الوجود الصيني في أسعار، اذ تنجز الشركات الصينية بها حوالي ثلث عقود مشاريعها الدولية الموجهة للبنى التحتية الأساسية وتمثل 10% من مجموع الاستثمارات الإفريقية في هذه البنى، كما قدمت الصين مشاريع ومساعدات لأسعار خاصة بالاستثمار في الموارد الطبيعية والمناجم والنفط.

تستقبل الدول الإفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب نظرا لجاذبيته التنموية لكون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول الإفريقية في تكرارها، هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج، وفي جميع المجالات من الطاقة والزراعة والتعدين والبناء وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع، ويشرف على هذه العملية "بنك الاستيراد والتصدير"هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة تقوم بدور أساسي في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية ، وهي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية.

تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن الشركات الصينية المتوفرة إلى أن الشركات الصينية غالبا ما تقدم العروض التنافسية الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية.[1]

[1]- ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية القوق والعلوم السياسية ،2017/2016)، ص 92.

أن حجم الاستثمارات الصينية المباشرة بلغ حوالي 6 مليارات دولار في عام 2008، وحوالي 2 مليار دولار سنة 2010، وحوالي 3مليارات دولار بنهاية عام 2011 .وضخت الصين استثمارات هائلة في الدول الإفريقية بديلا للاستثمارات الغربية التي عادة ما تكون مصحوبة باملاءات سياسية وانمية، وقدمت وعودا وعروضا للاستثمار في أسعار في مختلف القطاعات.

وشهدت الاستثمارات في أسعار نمو بمعدل 65% في 2014 حيث وصلت إلى حوالي 87 مليار دولار أمريكي ، ومع هذا النمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حقق الاقتصاد الإفريقي نموا كبيرا، حيث ازداد إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 6% وتجاوز معدل المستوى العالمي 1.5% .من جهة أخرى سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة غير المالية في أسعار 33 مليار دولار أمريكي لعام 2016 وشملت قطاع البناء وتجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية وغيرها ، ووقعت الشركات الصينية عقود مشروعات جديدة بقيمة 82 مليار دولار أمريكي في أسعار خلال سنة 2015.[1]

**المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا**

للولايات المتحدة الأمريكية موقع متقدم في القارة الإفريقية . لكن هذا الموقع تعرض لعملية تأكل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي والخوف من امتداده إلى دول القارة ، وذلك نتيجة لسببين أساسيين :

1- إهمال الولايات المتحدة لمصالحها الحيوية في القارة من جهة .

2- إهمالها مصالح الدول الإفريقية التي أصبحت تلتفت إلى قوى أخرى لتحقيق الشراكة معها ضمن معطيات أفضل وفق رؤيتها .

[1]-ترفاس نائلة، المرجع السابق،ص93.

وقد ساهم النفوذ الصيني الهائل في القارة والذي تراكم خلال السنوات الماضية بسرعة قياسية في إحداث صدمة لدى الأوساط الأمريكية، فخرجت النداءات مطالبة بإعداد الاعتبارات لموقع الولايات المتحدة في هذه القارة .

على العموم تختلف استراتيجية واشنطن عن استراتيجية بكين في النظر إلى القارة الإفريقية على الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بينهما وعلى الرغم من أن أمريكا تعد الشريك التجاري الأول للقارة بدأت تفقد مركزها بسرعة كبيرة لصالح الصين إلا أن البعد الأمني ليس التجاري أو الاقتصادي هو الذي يحظى بالأولوية في الخطة الأمريكية للتعامل مع القارة .

أدخلت واشنطن القارة الإفريقية بقوة في أجندتها الأمنية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب ، وشهد العالم 2003 بداية تفعيل الاهتمام الأمريكي حيث قام الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بزيارة لخمس دول افريقية دفعة واحدة، ثم تم تأطير الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة بطرح مشروح "أفريكوم" عام 2007 وهو ما قالت عنه انه مشروع لنشر الاستقرار وزيادة التعاون الأمني والشراكة مع دول القارة الإفريقية ، من شانه أن يعطي أيضا الولايات المتحدة مزيدا من المرونة والفاعلية في التعامل مع الأهداف المحتملة في أسعار.[1]

وعلى الرغم من ان الانطلاق الفعلي للمشروع قد بدا نهاية العام 2008، إلا أن ذلك لا ينفي مواجهته لعدد كبير من المصاعب على عكس المبادرات الصينية أو الأجنبية في أسعار مما يطرح علامات استفهام حول مستقبل العلاقة مع دول القارة الإفريقية ومن هذه المصاعب :

[1]- ترفاس نائلة، المرجع السابق،ص94.

1- التمويل المالي للمشروع لاقى صعوبات كبيرة خاصة إن خطة إقامة المقرات كانت تقتضي صرف 5 مليارات دولار، وهو ما يعكس محدودية التصرف الأمريكي في الموارد لاسيما منذ الاستنزاف الحاصل في أفغانستان والعراق واثر الأزمة المالية العالمية أيضا، على عكس الدول الأخرى التي تحظى بسيولة كبيرة في الأموال خاصة الصين وروسيا.

2- عدم إبداء أي دولة افريقية ( باستثناء ليبيريا) رغبتها في استضافة المقرات وهو ما يعد إشارة سلبية من دول القارة أو تغيير عن عدم ملائمة المشروع لتطلعاتها المرتبطة بمسائل مالية وتطوير به أكثر منها أو ربما تخوفا من إبعاد المشروع الأمنية لا سيما وان تجربة المستعمر الأوروبي لا تزال حاضرة في الذهن الإفريقي.[1]

**المطلب الثالث: التنافس الجزائري المغربي في قارة إفريقيا.**

تأتي حدة التنافس الجزائري المغربي على أسعار بينما تشهد حركة الدبلوماسية العربية في منطقة شمال أسعار اهتماما متزايد بالتكتلات الإقليمية بأسعار، وبالأخص لمنظمة التنمية الاقتصادية لهذه الدول(الاكواس) التي تعتبر الجهاز الرسمي الذي يخطط وينفذ سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج التنموي ل15 دولة في غرب أسعار .

فقد قدم المغرب قبل أشهر طلبا رسميا للانضمام إلى هذه المنظمة، ووقعت موريتانيا اتفاقا للربط مع نفس المنظمة يقتضي بالاستفادة من المزايا الاقتصادية "للاكواس" مقابل تقديم موريتانيا لمزايا مشابهة للدول المنتمية للمنظمة، كما عبرت تونس رسميا عن عزمها الانضمام إلى هذا الإطار السياسي والاقتصادي الإفريقي .

[1]- ترفاس نائلة، المرجع السابق ،ص94.

-ليس الاقتصاد وحده ما حرك الدول المغاربية للتقارب مع العمق الإفريقي ، فثمة عوامل أخرى تعرض هذا التوجه ، تأتي في طليعتها محاولة تعويض فراغ التكتلات الاقتصادية في شمال أسعار ، بعد فشل مشروع اتحاد المغرب العربي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي [1].

وقد أصبح الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية خيارا استراتيجيا تمليه متطلبات النهوض الاقتصادي والتوسعي التجاري ، وما يغذي هذا السعي تراجع فعالية السوق الأوروبية التي كانت شريكا استراتيجيا هاما لدول الاتحاد المغاربي بسبب الهزات الاقتصادية والأهداف المتلاحقة التي تعصف بالاقتصاد الأوروبي.

تعتبر عودة المغرب إلى عضوية الاتحاد الإفريقي في دورته 28 المنظمة في جانفي 2017 بأديس أبابا خطوة هامة باعتبارها تشكل تصالحا للمغرب مع فضائه الإفريقي وتعزز الحضور العربي في البيت الإفريقي .

فالمغرب يسعى بانضمامه إلى الاتحاد لتصدر محور جديد داخل الاتحاد يقابل محور الجزائر، ايوبا بريتوريا الذي يعتبر المحور الوحيد والمهيمن على الاتحاد الإفريقي، وتجلى ذلك من خلال مطالبة 28 بلدا من الدول الأعضاء في قمة كبغالي (جويلية 2016) بطرد جمهورية الصحراء الغربية.

[1] www.aldjazira.net صدر يوم 2017/10/30، شوهد يوم 2017/05/.28 .على الساعة 08:15 .

# خاتمة

## خاتمة

وفي الأخير نستخلص أن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لايمكن تجاهله ، بالنظر لما ساهمت فيه العوائد التغطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها ، لكن عدم الثبات وحالة اللااستقرار التي تشهدها أسعاره ، والتي تتدخل فيه مجموعة من العوامل الاقتصادية الجغرافية وحتى السياسية وأيضا مع الاعتماد التام للجزائر في سياستها الاقتصادية على النفط يجعلها رهينة السوق النفطية سواء في سياستها الداخلية او حتى الخارجية ، ففي فترة الطفرة النفطية ، ومع ارتفاع أسعار النفط سعت الجزائر إلى توظيف هذا العامل في سياستها الخارجية خاصة على المستوى القاري ، بحيث منحت مساعدات اقتصادية ومالية ضخمة قدرت ب 100مليون دولار لمجموعة من دول أسعار ، إضافة إلى مسح ما يقارب مليون دولار لكل من البنين، موزمبيق ، النيجر ، ساوتومي ، وبرانسيبي ، السنغال ، السيشل ، وتنزانيا ، وتعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من القرار الجزائري حيث استفادت من مسح ديون بقيمة 250 مليون دولار، ويدخل هذا في سياق التضامن الإفريقي وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه القارة تعزيز التنمية والقضاء على الفقر في أسعار

إذن فالجزائر لم تدخر ادني مجهود لتنمية أسعار والنهوض بها لكن ومع هبوط أسعار النفط اضطرت الجزائر إلى إعادة حساباتها في سياستها سواء على المستوى الداخلي من خلال لجوئها إلى إجراءات تقشفية أو على المستوى الخارجي بحيث قلصت من مساعدتها المالية لدول أسعار .

لكن ذهب العديد من المتتبعين على أنه لو توجهت الجزائر إلى فتح استثمارات وأسواق لكان أفضل لها من إعطاء مثل هذه المساعدات الضخمة التي لم يمنحها حتى الاتحاد الأوروبي ببنية الاقتصادية القوية فكان من الأجدر أن تحس استغلال تلك الأموال في مشاريع اقتصادية تعود بالفائدة على الجزائر مما يضمن

لها وزن في القارة ، فعلى الرغم من كل ما قدمته الجزائر لصالح دول أسعار لكنها فشلت في جمع الدول الإفريقية حولها في القضية الصحراوية وعليه يمكن استنتاج ما يلي :

أن التقلبات السعرية النفطية أثار مباشرة على الاقتصاد الوطني الجزائر .

هناك علاقة تشابكية بين النفط والسياسية الخارجية للجزائر باعتبار الجزائر دولة ريعية تعتمد على النفط .

# قائمة المصادر والمراجع

**الكتب :**

1- بوسعدية رؤوف،**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة محمد الأمين دباغين ، سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد9 جوان 2016

2- بوعشة محمد ، **الديبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي**، ادارة الحرب الاثيوبية الايترية، دار الجيل ، بيروت،2004 .

3- الدغيرى مديحه حسن ، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها، ط2، دار الجميل، بيروت 1998.

14- حيثاوي محمد ، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات واثرها في العلاقات الدولية ، دار رسلان للطباعة والنشر ، سوريا .

15- عبد الله حسن ، البترول العربي ، دراسة اقتصادية سياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، .2003

**المذكرات :**

4-أمال رحمان. النفط و التنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية و ايدارية، العدد الرابع. ديسمبر 2008، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص 178-178.

5-أمينة مخلفي، اثر تطور استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013-2014، ص 106.

6-ترفاس نائلة، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه أسعار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية القوق والعلوم السياسية ،2017/2016 .ص 92.

7-حمادي نعيمة، تقلبات النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربي خلال 1986-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2008-2009، ص98.

8-ريمه تيطام، أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ( 2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. جامعة خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013-2014، ص 20.

9-شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة.

10-سعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري ( 1970-2009) . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير 2012-2013 ص27 .

11-فلاح أمينة دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في أسعار مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010-2011 ،ص 27 .

12-عبد القادر رزئق المخادمي، التعاون العربي الافريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007،ص91 .

13-وزان حسين، كرفاج أسماء ، آفاق أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة ، 2014- دراسة تنبؤية ( 1990-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة خميس مليانة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2016-2017، ص 65.

بوبكر رقية ، عرباوي نور اليقين ، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد ، الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2012 -2013 ، ص13.

**المقالات والمحاضرات:**

14- ساحل مخلوف، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي ، محاضرة القيت في مؤتمر دولي مغاربي بعنوان :"التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة" جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي27 و28 فيفري 2013 .

15-ظريف كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010 ، ص64-65 .

16-عامر عمر العمران، انخفاض أسعار النفط الأسباب والعواقب، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 23 اكتوبر 2014 .شوهد يوم 2018/05/12 على الساعة 07:30

17-فوزية خذا كرم عزيز ، النيباد : توجه جديد لتنمية في أسعار ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد 201 ، 2012 ، ص 426.

18- محمد عبد الدايم ، أوبك وضبط الأسعار ... الآلية والآثار ، aldjazira شوهد يوم 2018/05/20 على الساعة 23:25.

**الموقع الالكترونية :**

**19-الموقع الالكتروني** www.aldjazira net صدر يوم 2017/10/30، شوهد يوم 2017/05/.28 .على الساعة 08:15 .

الموقع الالكتروني http //www.akhbar elyoum.dz ، 2018/04/23 على الساعة 10:00 .

20-الموقع الالكتروني:http // www. Elkhabar . com ، بتاريخ 2018/04/23 على الساعة 11:00 .

21-الموقع الالكتروني http // www. Izarabic.com ، بتاريخ 2018/05/06 .على الساعة 13:00 .

22-الموقع الالكتروني : w.w.w.aljazira.com صدر تاريخ 2015/12/13 شوهد يوم: 2018/05/12 .على الساعة 06:30 .

23-الموقع الالكتروني http //www.elbhlad. net ، يوم 2018/05/23 على الساعة 23:09 .

24- الموقع الالكتروني http //twainban.blogspot.com. ، بتاريخ 2018/05/23 على الساعة 11:30 .

.

# الفهرس

# الفهرس

الشكر

الإهداء

المقدمة .....أ

**الفصل الأول : ماهية النفط واهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعاره**

المبحث الأول : ماهية النفط.....2

المطلب الأول : تعريف النفط .....2

المطلب الثاني : نظريات نشأة وتكوين النفط .....3

المطلب الثالث : خصائص النفط .....5

المطلب الرابع : أهمية النفط .....6

المبحث الثاني : أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط .....10

المطلب الأول : تعريف سعر النفط .....10

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المؤثرة في تحديد أسعار النفط .....11

المطلب الثالث : العوامل الطبيعية والجغرافية .....12

المطلب الرابع : التغيرات الموسمية والطاقات البديلة .....13

المبحث الثالث : دور الأوبك والشركات النفطية المتعددة الجنسيات في تحديد سعر البترول .....14

المطلب الأول : ماهية الأوبك OPEC .....14

المطلب الثاني : آلية الأوبك لضبط الأسعار .....19

المطلب الثالث : أثر الشركات النفطية في تحديد أسعار النفط .....21

المطلب الرابع : مهام الشركات النفطية وأثرها على أسعار النفط .....22

**الفصل الثاني : دور الجزائر في قارة أسعار**

المبحث الأول : دور الجزائر في دعم وتأسيس مبادرة النيباد.....28

المطلب الأول : ماهية النيباد ( النشاة ، التعريف ، الأهداف ) .....28

المطلب الثاني : دور ومكانة الجزائر في النيباد .....32

المطلب الثالث : تحديات النيباد .....33

المبحث الثاني : الدور الجزائري في حل القضايا الإفريقية .....35

المطلب الأول : الجهود الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الايرتري .....35

المطلب الثاني : الوساطة الجزائرية لحل أزمة مالي .....39

**الفصل الثالث : تذبذب أسعار النفط وتأثيره على الجزائر وسياستها الخارجية اتجاه إفريقيا**

المبحث الأول : الأزمات النفطية النفطية وأسباب هبوط أسعار البترول .....47

المطلب الأول : أهم الأزمات النفطية في العالم (1973-2014) .....47

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط .....49

المبحث الثاني : تداعيات هبوط أسعار النفط وأثره على الجزائر ودورها في إفريقيا .....52

المطلب الأول : اثر انخفاض أسعار النفط على الجزائر .....52

المطلب الثاني : المساعدات الاقتصادية الجزائرية لدول إفريقيا .....58

المطلب الثالث : اثر تغير أسعار النفط في الجزائر على دول إفريقيا.....59

المبحث الثاني : المنافسة الدولية والإقليمية للجزائر في قارة افريقيا .....60

المطلب الأول : الاستثمارات الصينية في افريقيا .....60

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمريكية في افريقيا .....62

المطلب الثالث : التنافس الجزائري المغربي فيافريقيا . .....64

الخاتمة .....67

قائمة المصادر والمراجع .....70

**قائمة الكتب:**

**1–**حسن عبد الله ، **البترول العربي** ، (**دراسة اقتصادية سياسية** )، (القاهرة: دار النهضة العربية،2003).

**2–**عبد القادر رزيق المخادمي، **التعاون العربي الإفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة**، (القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،ط،2007) .

**3–**محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**،( **إدارة الحرب الأثيوبية الايرترية**)، (بيروت :دار الجيل 2004).

**4–**محمد حيثاوي ، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية** ، (سوريا:دار رسلان للطباعة و النشر).

**5–**مديحه حسن الدغيري، **اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها**، (بيروت :دار الجميل، ط2، 1998 ).

**المذكرات:**

**6–**أمينة مخلفي، **اثر تطور استغلال النفط على الصادرات**، أطروحة دكتوراه، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2013–2014).

**7 –**علي ديبة ،**تأثير الشركات النفطية العالمية على اسعار النفط (2001–2011)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،( جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2012–2013).

**8 –** حمادي نعيمة، **تقلبات النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربي خلال 1986–2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2008–2009).

**9–**ريمه بيطام، **أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ( 2000– 2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر. (جامعة خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2013–2014).

**10–** فلاح امينة،**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة منتوري قسنطينة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010 –2011) .

**11–** ظريف شاكر، **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، التحديات والرهانات،** مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010) .

**12 –** السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري ( 1970–2009)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012-2013).

**13 –** ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه افريقيا،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية القوق والعلوم السياسية ،2017/2016)، ص 92.

**14–**وزان حسين، كرفاج أسماء ، **آفاق أسعار النفط و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة ، 2014– دراسة تنبؤية ( 1990–2018)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة خميس مليانة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2016-2017).

**15–**أمال رحمان، **النفط و التنمية المستدامة،** أبحاث اقتصادية و إدارية، ع4، ديسمبر 2008، (جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير).

**المقالات:**

**16–**ساحل مخلوف، **إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي** ، محاضرة القيت في مؤتمر دولي مغاربي بعنوان :"التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة" (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي27 و28 فيفري2013 ) .

**17–**فوزية خذاكرم عزيز ، **النيباد : توجه جديد لتنمية في افريقيا** ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، العدد 201 ، 2012 .

**18–**عامر عمر العمران، **انخفاض أسعار النفط الأسباب والعواقب،** مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 23 أكتوبر 2014 ، شوهد يوم 2018/05/12 على الساعة 07:30.

**19–**رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد9 جوان 2016 .

**20-** محمد عبد الدايم ، أوبك وضبط الأسعار ... https:// www. Aldjazira.com [1] - الآلية والآثار ، شوهد يوم 2018/05/20 على الساعة: 23:25 .

**المواقع الالكترونية:**

**21–**صدر تاريخ 2015/12/13 شوهد يوم: https //:w.w.w.aljazira.com-
2018/05/12 .على الساعة 06:30 .

**22–**الموقع الالكتروني http //www.akhbar elyoum.dz ، 2018/04/23 على الساعة 10:00 .

**23–**الموقع الالكتروني .http //twainban.blogspot.com ، بتاريخ 2018/05/23 على الساعة 11:30 .

**24–**الموقع الالكتروني http //www.elbhlad. net ، يوم 2018/05/23 على الساعة 23:09 .

**25–** الموقع الالكتروني http // www. Izarabic.com ، بتاريخ 2018/05/06 .على الساعة 13:00 .

**26–** صدر يوم 2017/10/30، شوهد يوم 2017/05/.28 .على www.aldjazira.net الساعة 08:15 .